الازمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الماليزي

م.د ايات ناصر جابر الموسوي
كلية اصول الدين الجامعة
قسم القانون

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المقدمة:

حققت ماليزيا نقلة نوعية حيث تحولت من دولة زراعية ذات موارد طبيعية محدودة الى دولة عصرية متقدمة تشكل الصناعة ركيزة اقتصادها اذ تبنت الدولة الماليزية شعار بناء اقتصاد المعرفة وتمكنت فعلاً من بناء الاقتصاد قوي ناشط يعتمد على المعرفة في تكوينه وهي الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة التي تمكنت من تصميم وانتاج الكترونية حاسوبية خاصة بها وسبقت الهند والصين وروسيا والنمسا في ذلك. من هنا نرى ضرورة استخلاص العبر من التجربة الماليزية لما لها من اهمية عند صياغة سياساتنا التعليمية والعلمية .

من خلال رؤية وطنية تقوم على بناء اقتصاد معرفي واتباع سياسات وطنية تخدم الوصول الى هذا الهدف تمكنت الحكومات الماليزية من قيادة عملية البناء الصناعي والتكنولوجي وتعزيز الابتكار والابداع من خلال الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وانشاء البيئة البحثية الملائمة للتنمية البشرية والاقتصادية وحققت احلام شعبها بمزيد من التقدم والرفاهية ، رفعها الى مصاف الدول المتقدمة في فترة زمنية بسيطة

التجربة الماليزية في التنمية تعد من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها واهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الاولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا. واستطاع الخروج من الازمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام ١٩٩٧ ، حيث لم تخضع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعلاج ازمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية ، وليس الاعتماد على الآخرين الذين يبغون استغلال ازمتها .

ان التجربة الماليزية في التنمية احدى التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والاسلامية الاستفادة منها واستلهامها، وهي الدولة الاسلامية الوحيدة التي يقوم

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

اقتصادها على التنوع ، والفضل يعود في ذلك إلى اهتمام الحكومات الماليزية منذ الاستقلال في العام ١٩٥٧الى الاهتمام بالمواطن وتنمية طاقاته وامكاناته الفكرية، مما حفز المواطن على رد الجميل لدولته وحكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي البشري المادي والمعنوي ، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة. كما استطاعت الدولة في ماليزيا الاهتمام برأس المال البشري سواء الاستفادة من اهل البلاد الاصليين اومن المهاجرين من المسلمين التي ترحب السلطات الماليزية بتوطينهم .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في من خلال تناول تجربة ماليزيا المتميزة في ادارة الدولة بكافة المجالات والتركيز على عملية التخطيط في مواجهة الازمات الاقتصادية .

إشكالية البحث:

١.تكمن اشكالية البحث في مناقشة الازمات التي تواجه عملية التخطيط الناجحة ومقوماتها في النهوض بالمجتمع وادارة الدولة وتقديم نموذج التجربة الماليزية انموذجا لعملية تخطيط ناجحة في النهوض بالاقتصاد ومسارات الدولة .

فرضية البحث:

انطلاقاً من تلك الاشكالية فإن الفرضية التي يسعى البحث الى اثباتها ان التجربة الماليزيا هي احدى التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والاسلامية الاستفادة منها واستلهامها

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في دراسة التجربة الماليزية كأحد التجارب العالمية المتميزة وبيان دور التخطيط في تطوير هذه التجربة .

هيكلية البحث:

انقسم البحث الى محورين، تناولنا في المحور الاول اثار الازمات على الاقتصاد الماليزي في ظل الازمة الاقتصادية لعام ١٠٨٥ والازمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧ و اشتمل المحور الثاني على سياسة الحكم الرشيد وكيفية تطبيقة في ماليزيا.

<u>المحور الاول</u>

اثار الازمات على الاقتصاد الماليزي

تعد ماليزيا من الدول القليلة التي نجحت في تجنب الرجوع الى البنك الدولي خلال ازمتها الاقتصادية ولجات الى اتباع نظم المقايضة ومراقبة العملة ومحاربة الفساد

والاحتكار وفق خطة مرسومة ومحكمة مكنتها من كسر نظرية ان البنك الدولي هو المنقذ من الازمات

تعرضت ماليزيا خلال مسيرتها الاقتصادية الحديثة والتي بدأت عقب حصولها على الاستقلال عام ١٩٥٧ ثم تكوين اتحاد ماليزيا عام ١٩٦٣م لأزمتين اقتصاديتين رئيسيتين وهما[١] :

اولا : الازمة الاقتصادية عام ١٩٨٥م:

كانت ازمة ١٩٨٥م عالمية المستوى حيث تأثر بها العديد من دول العالم الثالث على وجه الخصوص وظهرت في صورة تدنى عائدات التصدير لهذه الدول الى درجة كبيرة مما تسبب عنه قلة العملات الأجنبية ومن ثم انخفاض قيمة عملاتها التي استتبعها زيادة قيمة الديون واعباء خدماتها على هذه الدول لصالح الدول الدائنة وبالتالي فقد ترتب على هذا الوضع إيقاف مشروعات التنمية في البلاد التي تضررت بسببها وما ينتج عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وان هذه الدول كانت تعتمد في صادراتها بصورة رئيسية على السلع الأولية التي انخفض الطلب عليها على مستوى العالم وبمختلف أنواعها في هذا العام ١٩٨٥م وترتب عليها هذه الاضرار على الدول النامية او العالم الثالث كما يقال عنه ولكن هذه الازمة بدون شك لها جذور فلا يمكن ان تحدث ازمة بدون أساس او مقدمات اذ ان انخفاض الطلب على السلع الأولية ليس له الا معنى واحد وهو انخفاض الطلب على السلع الصناعية او النهائية التي تعتمد على هذه السلع الأولية وان كان هناك نوع آخر من انخفاض الطلب على المواد الأولية التي تستخدم في الصناعة وهو ما يكون بسبب استخدام طرق وأساليب تكنولوجية حديثة تتطلب قدراً اقل من المواد والسلع الأولية او تقلل من نسبة الفاقد الذي يحدث للمواد الأولية خلال عمليات الإنتاج [٢]

كانت هـــذه الازمـــة تبرهن على وجود ضرر عام وان كان مستوى الضرر الاقتصادي

الذي لحق بقاعدة الهرم التي هي الدول النامية كان اضعاف ما لحق بقمة الهرم الذي هو الدول الصناعية المتقدمة ومرت الأزمة او على الأقل قلت حدتها الا ان بعض الدول قد تعلمت منها دروسا ومن هذه الدول ماليزيا التي ادركت ان اعتمادها على تصدير سلعتي المطاط والقصدير الى الخارج بصورة رئيسية يعرضها للأزمات المستمرة

(١) بنية فرج امين . تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي (تحليل وتقويم) ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦.

(٢) _إسماعيل احمد إسماعيل. بناء الدولة الحديثة (ماليزيا انموذجاً)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٦، ص ١٠٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

ويجعل من اقتصادها اكثر تبعية للدول الصناعية التي تستورد هذه المواد الأولية لذلك فإن ماليزيا قد وعت الدرس وشرعت فوراً في تنفيذ إجراءات من شأنها تشجيع النشاط الصناعي في البلاد لتقليل اعتمادها على التصدير، ان الازمة كان لها مقدمات اذ بدأت أسعار السلع الأولية ومنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي في الانخفاض وذلك بالنسبة للسلع الأولية التي تصدرها ماليزيا او غيرها من الدول(ولقد كانت تجربة السنوات الأولى من الثمانينات مختلفة فعلا اذ أحدثت التطورات المناوئة التي شهدتها الأسعار خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨١ تآكلا في الدخل القومي لماليزيا بنسبة ٤,٥%) وعلى الرغم من ان انخفاض الأسعار في بداية الثمانينات كان مؤشراً لانخفاض الطلب على السلع الأولية في منتصف الثمانينات فإن تأثير انفاض الأسعار كان محدودا بالمقارنة مع انخفاض الطلب ذاته على هذه السلع (ومع ذلك فقد استمر اقتصاد البلاد في النمو حتى نهاية عام ١٩٨٤م بفضل استمرار الحكومة في دعم الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة التوسعية وبرامج الانفاق وذلك على حساب الحجوزات الضخمة في ميزان المدفوعات والميزانية [٣] .

في العام ١٩٨٥ تبلورت الازمة امام عجز الحكومة عن الدعم الدائم للاقتصاد والذي استمر حوالي أربعة سنوات متصلة وادى ذلك الى انهيار الخطة الاقتصادية الرباعية ١٩٨٥/٨١ في ماليزيا وتعرضت الخطة الماليزية الرباعية الطموحة (١٩٨٥/١٩٨١) الى فشل تام بسبب أسوأ انكماش شهدته ماليزيا وبالتالي فقد أدت هذه الازمة وما افرزته من توقف للخطة الماليزية الرباعية ١٩٨٥/٨١ الى ادراك الحكومة ان الازمة تتضاعف وتؤثر على جميع قطاعات التنمية في الدولة ولم ولن يفلح معها الدعم الحكومي الذي لا يمكن ان يستمر هذا الآخر الى ما لا نهاية وبالتالي فقد قررت الحكومة إعادة النظر بشكل جذري في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تتبناها[٤] .

خرجت بنتائج مفادها ضرورة التوجه الى الخصخصة للمشروعات الحكومية والعامة بما يجلب للحكومة موارد مالية تستخدمها للخروج من ازمتها إضافة الى اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليعمل بكامل قدراته في النشاط الإنتاجي والصناعي على وجه الخصوص والذي اعتبرته ماليزيا هو حصن الأمان لها من تكرار ازمة ١٩٨٥م [٥]

---

(٣) محمود احمد فياض، عيسى يوسف قدادة وربحي مصطفى عليان. مبادئ الادارة (وظائف المدير)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ ص ٤٧.

(٤) محمد صادق إسماعيل. التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ٩٢.

(٥) محسن محمد صالح. النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ٥٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

(وتعتبر ماليزيا من أوائل الدول في العالم التي اتجهت نحو الخصخصة مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال) .ووضعت ماليزيا خطة خمسية جديدة هي الخطة (١٩٩٠/٨٦م) تعتني اعتناءاً شديداً بالقطاع الخاص (ولكن بدءا من ١٩٨٦م وضعت استراتيجية للتنمية من خلال خطة خمسية ١٩٩٠/٨٦م عمادها حفز القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو)[٦] .

ثانيا:الازمة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٧م

كانت ازمة ١٩٨٥م معروفة الأسباب ومن اهم الأشياء التي تساعده على حل أي مشكلة معرفة أسبابها وهذا ما ساعد ماليزيا على سرعة الخروج من هذه الأزمة اما الازمة ١٩٩٧م فلم تكن كذلك فقد فوجئت دول منطقة جنوب شرق آسيا بالانخفاض الرهيب لأسعار عملاتها امام الدولار الأمريكي وبالتالي امام العملات القوية الأخرى بدون مقدمات بدون أسباب ظاهرة ومباشرة[٧] .

معنى انخفاض سعر الصرف لعمله ما امام الدولار الأمريكي مثلا هو ان هناك زيادة في المعروض من هذه العملة للبيع في مقابل رغبة في شراء الدولار ومعنى ذلك ان هناك رغبة حقيقية في التخلص من هذه العملة لأن هناك توقعاً بانخفاضها مما يسبب خسائر للمستثمر او المضارب فيها او الذي يراهن على قوتها وهناك سبب اخر اقتصادي بحث لذلك وهو ان قيمة صادرات الدول التي تتبعها هذه العملة في تناقص وان وارداتها في تزايد مما يسبب قلة المعروض من الدولار مما يسبب ارتفاع سرعه وانخفاض سعر العملة الوطنية تبعا لقانون العرض والطلب . لكن هذا السبب الاقتصادي البحت لم يكن واضحا في الصورة وبالذات في ماليزيا حيث انه لم يكن هناك أي شيء غير طبيعي او غير متوقع في الأمور الاقتصادية البحتة للدولة ولذلك كان سبب الازمة هو السبب الأول الذي هو زيادة المعروض من العملة الوطنية للبيع امام زيادة الطلب على الدولار الأمريكي بدون مبرر اقتصادي واقعي مما تسبب في نشوء هذه الازمة على درجات متتابعة سريعة انتقلت من دولة لأخرى في منطقة جنوب شرق اسيا حتى وصلت الى ماليزيا[٨] .

و في النصف الثاني من سنة ١٩٩٧م بدأت تظهر بعض ملامح التعثر في الاقتصاد الماليزي خاصة بعد انخفاض قيمة العملة التايلندية ب٤٠% والذي تلاه

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٧) Bank Negara Malaysia, (Various Issues), Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia.١٩-٢١.

(٨) Berkmen, P; Gelose ,G; Rennhack ,R and Walsh, J, 2010, Differential Impact, Finance and Development, 51, No 1, :29-31.

انخفاض العملة الاندونيسية بالنسبة نفسها ولم يكن في الحسبان ان يتوقع حدوث هذا التدهور المفاجئ للعملة الماليزية.واذا كانت هذه الازمة يمكن تبريرها او توقعها في اندونيسيا وتايلاند فإن الأمر يختلف كثيرا في ماليزيا وذلك لأن الاقتصار الماليزي اكثر انتعاشا ومرونة اكثر من هاتان الدولتان [٩] .

ماليزيا لا تعاني من الديون المرهقة كما تعاني منها جاراتها وكذلك فإن قطاع البنوك في ماليزيا لم تبد فيه اية مشكلات كما ان ماليزيا في الأساس تتميز باتخاذ سياسات مالية توصف بأنها حذرة وبمعنى آخر فإن انخفاض العملات الوطنية في كل من اندونيسيا وتايلاند هو امر يمكن تفهمه وقبوله بل وتوقعه من قبل حدوثه اذ ان المؤشرات الاقتصادية والتحليلات والتقارير قد تتنبأ بحدوث مثل هذا الأمر اما في ماليزيا فلم يكن هذا الأمر وفي مثل الظروف الجيدة للاقتصار فإن ذلك لا يمكن قبوله منطقيا الا اذا كان هناك يد خفية تدبر هذا الشيء بطريق او بأخرى[١٠] .

السؤال الذي كان يفرض نفسه على الاقتصاديين هو لماذا يدفع المستثمرون الأجانب بالذات بما لديهم من عملا ماليزيا المحلية الى البنوك طالبين استبدالها بالدولار- ما الذي حدث او تغير ليدفعهم الى ذلك؟ وبالتالي اشارت أصابع الاتهام الى ايد خفية من جهة ما تحاول تخريب الاقتصاد الماليزي الذي يكتسب كل يوم نقاط جديدة لصالحه ولكن هل كان لتلك الازمة الغامضة علاقة بمشاركة ماليزيا في تأسيس مجموعة الثمان الإسلامية بتركيا في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٧م؟، (أنشئت مجموعة الثمان الإسلامية في الفترة التي ترأس فيها اربكان الحكومة التركية والتي كان لها توجه إسلامي ، الدول الأعضاء في المجموعة هي : مصر ونيجيريا وتركيا وايران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا واندونيسيا وانشئت هذه المجموعة بمقتضى اعلان إسطنبول في ١٥ يونيو ١٩٩٧م) [١١] .

(9) Corsetti, G, Pesenti, P and Roubini, N, 1998, What Caused the Asian Currency and Financial Crisis, Part One, a Macroeconomic Overview, National Bureau of Economic Research, No,6833.

(10) Dodd, R and Mills, P, 2008, Outbreak: US Subprime Contagion, Finance and Development, vol 45, Num, 2, 46-53.

(11) James, W; Park, D; Jha, S; Jongwanich, J; Hagiwara, A; and Sumulong, L, 2008; The US Financial Crisis, Global Financial Turn oil and Developing Asia: Is the Era of High Growth at An End, Asian Development Bank (ABD), Working Paper Series No, 139.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

لاحظ(مهاتير محمد) ان في انخفاض العملة وفي انخفاض مؤشر البورصة مؤامرة اجنبية على بلده فكان من الطبيعي ان يتخذ إجراءات دفاعية) ، وكانت هذه الإجراءات الدفاعية عبارة عن منع البيع السريع ويعنى منع البيع السريع انك كمستثمر اجنبي او محلي لا تستطيع شراء ما ترغبه من عملات اجنبية وخاصة الدولار بطريقة مباشرة بل عليك ان تقدم طلبك لتأخذ دورك مع الراغبين في تحويل عملاتهم الى الدولار وبالطبع تنظر الحكومة في طلبات التبديل هذه بطريق او بأخرى ومن ثم تتحكم في أسعار البيع وتتحكم كذلك في تدهور قيمة العملة ولكن هذا القرار او الاجراء الدفاعي أريك السوق وعرض الاقتصاد الماليزي للانهيار الفعلي اذ تزايدت بصورة كبيرة طلبات شراء الدولار والتخلص من الريجنت او الدولار مما سبب المزيد من تدهور قيمة الريجنت [١٢] .

كان من د . مهاتير محمد رئيس الوزراء الا ان تراجع فوراً عن الاجراء الخاص بمنع البيع السريع وترك تحديد السعر من جديد لآليات السوق ولم تكن ماليزيا في هذه الازمة تستطيع ان تضع خطط النجاة منها بنفس القدر من الحرية الذي استخدمته في ازمة ١٩٨٥م (فتجار العملة الذين يتبادلون الريجنت بكل حرية ومديرو صناديق الاستثمار اصبح تأثيرهم يفوق تأثير الحكومة الماليزية) [١٣] .

ازدادت تساؤلات الاقتصاديين عن الأسباب الحقيقة لهذه الازمة (فإذا كان سقوط العملات الاسيوية ناتجاً عن ضعف اقتصادي لماذا وقع هذا السقوط (يقصد في ماليزيا) بهذه السرعة فلا يعقل ان يكون الاقتصاد قد تدهور بين عشية وضحاها) وانتشرت هذه الازمة في منطقة جنوب شرق آسيا كلها اذ انخفضت العملات المحلية للدول في هذه المنطقة بما فيها دول الأسيان بنسب متفاوتة وان كانت تصنف كلها على انها نسب كبيرة من الانخفاض ، وايا كانت الأسباب لهذه الازمة معروفة او غير معروفة متوقعة او غير متوقعة فإن كل دولة في المنطقة قد راحت تتلمس طريقها نحو الحل [١٤] .

لعـــــبت توجهـــات وطموحات كل دولة من هذه الدول الدور الأكبر في صياغة استراتيجية هذا الحل وخططه وقنعت كل الدول في المنطقة تقريبا عدا ماليزيا بالحلول

([١٢]) Hanh Pham, T, H, 2010, Effects of the 2008 Financial Crisis on Developing Asia's Economic Growth, 2010, Economic Bulletin, Vol 30, Issue 3:132-142

([١٣]) انور هافان،ازمة شرق اسيا: عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي"، مجلةالتعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ٢٠٠١، ص٢٩.

([١٤]) عادل الجوجري. النمر الاسيوي مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي، دار الكتاب العربي، ط١، حلب، ٢٠٠٨، ص٢٧.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

التقليدية والجاهزة وهي ما يمكن ان نطلق عليه المسكنات الاقتصادية الا وهي القروض من الدول الغنية ومن مؤسسات التحويل الدولية وبالتالي فقد راحت الدول التي تقدم القروض وكذلك صندوق النقد الدولي بإملاء الشروط والتعليمات والإصلاحات التي يجب على هذه الدول اتباعها من اجل الحصول على القروض للخروج من هذه الأزمة [١٥] .

من النادر ان تستطيع دولة من الدول النامية بالذات ان توفر بأقساط القروض واقساط خدمتها وفوائدها بدون مشاكل عويصة تسببها تلك القروض في اقتصادها المعرض دائما للتقلبات والمفاجآت الغير سارة التي تقلب خططها رأسا على عقب وتستنزف مواردها بحيث تجعلها غير قادرة على السداد بالتزاماتها للجهات الأجنبية ولذلك لا ينبغي اللجوء للاقتراض الا في الحلالات النادرة وبأقل قدر ممكن ويجب ان يخضع نظام صرفها وسدادها لدراسات مستفيضة قبل الشروع في استلام هذه القروض وكذلك ينبغي النظر لعدة مرات في الشروط والتعليمات التي يمليها الغير على الدولة في مقابل القروض وذلك لأن هذه الشروط غالبا تكون في صالح الدول الغنية وعلى حساب الدول الفقيرة مما يزيد من تأزمها[١٦] .

في غضون الازمة توقع الجميع ان تلجأ ماليزيا الى القروض الخارجية مثلما لجأ اليها الآخرين وراحوا يراقبون ويترقبون السقوط الاقتصادي الماليزي الوشيك الذي يعنى هنا عدم قدرة الموارد والقدرات الذاتية الماليزية على مواجهة والازمة ولجوئها الى الخارج وارتفعت أصوات تنادي بقدر اكبر من تمكين المستثمرين الأجانب من شركات السمسرة المحلية بما يشكل لهم اغراء يجعلهم يحجمون عن الانسحاب بأموالهم من ماليزيا ولكن ذلك كان يعنى منح السيطرة المطلقة لهؤلاء المستثمرين على اقتصاد البلاد لأنهم في الأساس كانوا قد حصلوا على الحد الأقصى من الحوافز للاستثمار في ماليزيا [١٧] ، بيد ان (مهاتير) ظل يقاوم بشدة أي محاولات لتمكين المستثمرين الأجانب من فرض سيطرتهم على الشركات المحلية فهو يخشى انه اذا ما فتح الباب امامهم وبالتالي امام صندوق النقد الدولي فإن ذلك قد يكون بمثابة اعلان وفاة النظام الذي ظل يرعاه لفترة ١٧ عام) و امام إصرار (مهاتير محمد)على موقفه وتشبثه بعدم التخلي عنه كانت هناك الفرصة الأخيرة او المحاولة الأخيرة للحصول على مبالغ تصل الى ٤٠ مليار دولار ماليزي من طرق أخرى ويسعى د. مهاتير للحصول على

([١٥]) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية:دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠،ص ١٢٥.

([١٦])محمد صادق اسماعيل،مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

([١٧]) بنية فرج امين، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

معونات من الوكالات متعددة الجنسية كما يرغب في جمع الأموال من خلال اصدار سندات تباع للأجانب.

إن (مهاتير محمد) استبدل النظام الأكثر تبعية وخطورة على الاقتصاد ونتيجة للضغوطات على اقتصاد بلاده بنظام اكثر عمومية واقل تبعية وخطرا وهو وكالات الشركات المتعددة الجنسية وكذلك السندات الحكومية الماليزية وبدون شك كان من ضمن وسائل التمويل الماثلة امام د. محمد هو الاقتراض الداخلي من داخل ماليزيا الا ان ذلك كان صعبا في ظل الازمة التي تعرض لها الاقتصاد وانخفاض قيمة العملة الوطنية هناك [١٨] .

بدأت بوادر انفراج الازمة تبدو في الأفق امام ماليزيا التي استطاعت حكومتها ان تختزلها في هدف واحد هو الحصول على موارد مالية محددة ولها قيمة شبه معلومة وأيضا حددت الحكومة مصادر التمويل الملائمة للحصول على هذه الأموال والتي لا تتعارض مع توجهاتها وفهمها للواقع المحيط بها وبالتالي اصبح حجم المشكلة معلوماً مما جعل إمكانية السيطرة عليها والخروج منها ممكناً [١٩] .

أثبتت الأيام حنكة الحكومة الماليزية وخبرتها في التعامل مع الازمات الاقتصادية اذ استطاعت ماليزيا ان تفيد للاقتصاد هناك فاعليته ومرونته بدون اللجوء الى صندوق النقد الدولي او الى الدول المانحة للفروض كما لجأت غيرها من دول المنطقة وعن الظروف التي مكن ماليزيا من الخروج من الأزمة بسلام يقول د.مهاتير محمد (ان هذا النجاح قد تم عن طريق الجهد المستديم والحكم المباشر للقضايا الاقتصادية من جانب الحكومة حيث قامت الحكومة بتحديد أسباب المشكلة ثم تمت معالجة هذه الأسباب) [٢٠] .

يمكننا ان نخرج من خلال استعراضنا لمشكلتي ١٩٨٥م ، ١٩٩٧م الاقتصاديتين بنتيجة مفادها ان التشخيص الأمثل أي مشكلة اقتصادية هو الذي ينبع من أصحاب المشكلة ذاتهم ومن رؤيتهم وتحليلهم للموقف وكذلك فإن الحل المتصور والممكن للمشكلة الاقتصادية في أي بلد يكون افضل ما يمكن اذا صاغه أصحاب المشكلة الذين يعرفون اكثر من غيرهم ظروف مجتمعاتهم وامكاناتهم المختلفة ، ونستطيع ان نلمس ذلك من خلال ازمة ١٩٨٥ حين استطاعت توصيف المشكلة وتشخيصها ببراعة ممن ثم ساعدها ذلك على تلمس طريق الحل ونلمس هذا الامر أيضا في صياغة الحلول

([١٨]) المصدر نفسه،ص١٢٢-١٢٦.

([١٩]) إسماعيل احمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

([٢٠]) محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الملائمة لطموحات حكومة ماليزيا ابان ازمة ١٩٩٧م وتشبثها بموقفها ورؤيتها لهذه الحلول [٢١] .

المحور الثاني :خصائص الحكم الرشيد في الدولة الإنمائية بماليزيا

يتميز الحكم الرشيد بمعايير الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبة ، التي بدورها تؤدي إلى الاستقرار في الحكم وبث الأمن في نفوس المواطنين التي تجعل من المواطن متفرغ لعمله ولقضاياه فيشعر بالطمأنينة على مستقبله ، فهو يعلم جيداً أن هناك نظام سيقوم بمساءلة النظام ومحاسبته إن قصر أو أخطأ أو تورط في قضايا فساد فالحاكم مؤتمن على قضايا البلد وهو يعمل من أجل رفاهية وتنمية المواطن وماليزيا استطاعت أن تخطوا خطوات جادة في تطبيق معايير الحكم الرشيد وأنشأت هيئات وجمعيات مختصة في متابعة ذلك وقامت بمساءلة ومحاسبة مئات المتهمين في السلك الحكومي في قضايا الفساد بعد أن قامت هيئة مكافحة الفساد في تحويلهم للمحاكم بتهم تتعلق بالفساد [٢٢] .

يعتمد الحكم الرشيد على مؤشرات عالمية موحدة يتم عن طريقها قياس مستوى تطبيقه في دول العالم وسنقوم بالاطلاع على مدى الاهتمام وتطبيق هذه المؤشرات في ماليزيا[٢٣] :

(١) هيئة مكافحة الفساد

أ . تولى هيئة مكافحة الفساد عمليات متابعة التحقيق في قضايا الفساد وهي هيئة حكومية خاصة أنشئت عام ٢٠٠٩ بقرار تشريعي صادر عن البرلمان خلفا لوكالة مكافحة الفساد التي صوت البرلمان على الشروع في أعمالها عام ١٩٧٣ وتتبع الهيئة مباشرة مكتب رئيس الوزراء كما تنظر الهيئة في الممارسات والأنظمة والإجراءات الواردة إليها من الهيئات العامة لتسهيل اكتشاف جرائم الفساد وتأمين إعادة النظر في مثل هذه الممارسات كما تقدم استشارات للهيئات والمؤسسات لمساعدتها في مكافحة شُبه الفساد التي تطرأ على تعاملاتها ، وتعمل الهيئة على تثقيف الجمهور في آليات عملها لمكافحة الفساد ، وتحشد التأييد الشعبي للوقوف في وجه تفشي هذه الظاهرة في أجهزة الدولة ومؤسساتها

ب . أن تكون هيئة خاصة لمكافحة الفساد فهذا أمر جيد فهنا يشعر الجميع أن هناك رقابة عامة على تصرفاتهم وبذلك الجميع يحاول أن يبتعد عن الفساد أو الشبهات التي تتعلق بذلك ولكن أرى أن إتباع الهيئة لمكتب رئيس الوزراء يؤدي إلى التحكم فيها من

([٢١])عادل الجوجري، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

([٢٢])ناصر يوسف، مصدر سبق ذكره،ص٢١.

([٢٣]) فادي احمد رمضان . البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١- ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد ، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، ٢٠١٥ ، ص ١٠٠ .

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

قبل رئيس الوزراء ويقلل من قوتها في بعض القضايا ، بل ممكن أن تكون موجهة في بعض الأحيان فلو كانت هيئة مستقلة بشكل تام ستكون أقوى .

ج . الفساد يقف عائق أمام التقدم فهو الذي ينهب خيرات البلد لصالح فئة قليلة ويتضح أن ماليزيا إن أرادت أن تسارع في الوصول للتنمية الشاملة التي تصل بها للدول المتقدمة يجب أن تضاعف جهودها في مكافحة الفساد

٢-سيادة القانون تعرف ماليزيا دستوراً مكتوباً منذ فترة طويلة ودستورها الحالي مستمد معظمه من الدستور السابق لاتحاد المالايو وان كان تم تعديله بحيث يراعي الظروف الخاصة في كل من ساراواك وصباح اللتين التحقتا بالاتحاد في عام ١٩٦٣ ويعتبر الدستور هو القانون الأعلى للدولة والمجتمع ، وبصفته هذه فهو الذي ينظم العلاقات القانونية التي تقوم عليها الدولة وجميع مؤسساتها وأجهزتها وكذلك الهيئات المدنية وحتى حياة المواطنين كأفراد بين الدستور على شكل مبادئ عامة تطبق على الجميع حقوق وواجبات المواطنين وعلاقات المواطنين بالدولة وسلطة هذه الأخيرة عليهم ويحدد صلاحيات وواجبات جميع مستويات السلطة والحكم ، وكيفية تشكيلها وتحديدها[٢٤] .

يكفل الدستور حق تنظيم الأحزاب والجمعيات والنقابات ولكن يتم تقييد هذه الحقوق في الممارسة العملية بموجب قانون الأمن الداخلي والتشريعات الأمنية الإضافية التي تم تمريرها أثناء فترة تولى مهاتير الحكم فضلاً عن أن الحكومة تسمح باحتجاز الأفراد من دون تهمة أو محاكمة لعامين متصلين كما يسمح قانون الجمعيات للحكومة برفض تسجيل الجمعيات لأسباب سياسية وتقيد القوانين النقابية النقابات بحصر عملها وربط كل نقابة بالصناعة الخاصة بها كما تقوم بمنع الإضرابات في قائمة طويلة من الصناعات التي تعتبر ضرورية [٢٥] .

علاوة على ذلك تقوم الأحزاب الحاكمة والحكومة بممارسة الرقابة غير المباشرة على معظم وسائل الإعلام واضعة أحزاب المعارضة وغيرها من منتقدي الحكومة في وضع صعب ،من الناحية النظرية يوجد قوانين في ماليزيا ووجود القوانين يعزز مبادئ الحكم الرشيد من محاسبة ومساءلة ولكن التطبيق ناقص حيث أن وجود قانون الأمن الداخلي يقيد الحريات مما يستدعي من الحكومة الماليزية والتشريعي من

([٢٤]) بلال السكارنة. المهارات الإدارية في تطوير الذات، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩،ص٨١.

([٢٥])محسن محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

مراجعة هذا القانون وترك القضاء الماليزي هو المتصرف الوحيد في الأمور القضائية ، وهذا يعزز من الحكم الرشيد في ماليزيا [٢٦] .

فضلاً عن أن القوانين الماليزية تمنع كل الأنشطة التي تسبب السخط ضد الحكومة أو ضد القضاء أو ما يمكن أن يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي أو القلاقل بين أعراق المجتمع وطوائفه وهناك قوانين أخرى تمنع طلاب الجامعات والاتحادات النقابية من النشاطات السياسية على أنه يجب ملاحظة أن السلطات لا تستخدم كافة القوانين بشكل دائم متعسف ولكنها تلجأ إليها كلما رأت مصلحة (من وجهة نظرها) في ذلك.

(٣)حرية الصحافة

إن حرية وسائل الإعلام والصحافة خاصة مكفولة دستورياً غير أن هناك إجراءات عديدة تم اتباعها للحد من هذه الحرية على المستوى العملي فمثلاً قام مجلس العمليات الوطني في ايار ١٩٦٩ م باتخاذ إجراءات شديدة ضد أي نقد يثار في وسائل الإعلام ، كما تم تحديد موضوعات معينة يحظر مناقشتها أمام البرلمان أو الشعب بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يتم القبض على الصحفيين بموجب قانون الأمن الداخليISI بمجرد الشك في تأييدهم فيما يكتبونه للشيوعيين أو حتى تعاطفهم معهم [٢٧] .

هناك أيضاً ما يعرف بقانون الأسرار الرسمية OSI والذي يتيح للسلطات القبض على الصحفيين لو أدينوا بتلقي أو نشر معلومات خاصة بالحكومة وبموجب هذا القانون تم القبض على رئيس مكتب مجلة (Far Eastern Economic Review) ومراسل جريدة (New Straits Times) بحجة تلقيهما معلومات خاصة بالشؤون الحكومية وايقاف ثلاث جرائد أخرى عام ١٩٨٧ م بحجة نشر مواد تضر بالنظام العام والأمن القومي ثم تم التضييق من خلال تشريع جديد يعطي للحكومة حرية تصرف مطلقة فيما يتعلق بمنع إصدار أي مطبوعة قد تؤدي إلى ازعاج الرأي العام وكان قد اعتقل رئيس جريدة دينية بتهمة إثارة الاضطرابات بين المسلمين وكذلك في ١٩٩١ قيدت حرية جريدتين معارضتين يقول الصحفي رزلان رشيد بأن الصحافة الماليزية مقيدة إلى حدٍ ما بقوانين مثل قانون الفتنة وقوانين التشهير [٢٨] .

([٢٦]),محمد السيد سليم ، الاسلام والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين في كتاب الاسلام والتنمية في آسيا ، تحرير ماجدة علي صالح، القاهرة ، ١٩٩٩،ص،١١٥.

([٢٧]) عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٨،ص ،٣٥٩.

([٢٨]) جابر عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٥٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وإن التضييق على حرية الصحافة في ماليزيا يؤدي إلى التراجع في مبدأي الشفافية والمحاسبة حيث إن الصحافة هي العين التي يراقب بها الشعب الحكومات من خلال تتبع عمل الجهات الرسمية في الدولة والتضييق عليها يفتح المجال للشك في عمل الحكومة واثارة الشبهات حول المسؤولين ويجب أن يتم إعطاء مساحة أكبر من الحرية للعمل الصحفي وترك المجال للصحافة المعارضة من العمل بحدود المصلحة الوطنية والنقد البناء الذي يؤسس لحكم رشيد مما يسمح للمواطن على الاطلاع عما يدور من حوله حتى لا يكون مغيب عن بعض القضايا المصيرية التي تمسه وتمس مصلحة وطنه .

(٤)التعددية الحزبية

يطلق مصطلح التعددية الحزبية على النظام السياسي الذي يسمح بقيام أحزاب عدة كما يتيح قدرا واسعا للقوى السياسية كلها في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها كما يعني مفهومه أيضاً الاعتراف بوجود متنوع في جمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة هذا فضلا عن الاعتراف بحق المجتمع المتنوع في التعبير عن النفس والمشاركة في التأثير على القرار السياسي فيه[٢٩] .

التعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف المعادلة السياسية وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها وتشتمل هذه التعددية على مستويين أولهما : مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم وهذه لا تقل عن أربعة عشر حزباً والأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة وهي الأخرى كبيرة العدد إذ تصل إلى أكثر من ثلاثين حزباً [٣٠] .

يدل هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية الموجود في ماليزيا إلى حجم التعددية الحزبية الواسع في ماليزيا على الرغم من وجود قانون الأمن الداخلي الذي يقيد حقوق العمل ولذلك فيجب العمل على حرية إنشاء تنظيمات سياسية مع ضبطها بما يتناسب مع المصلحة العامة[٣١] .

(٥)المنافسة الانتخابية

([٢٩]) صبحي محمد قنوص ،ازمة التنمية ،ط ١ ، الدار الجماهيرية،للنشر والتوزيع والاعلان ،بنغازي ،ليبيا،١٩٩٢،ص٦٩.

([٣٠]) كريمة عبد الرحيم حسن ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث ، في مجموعة مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ،مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ،١٩٩٠،ص٦٦.

([٣١]). ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، ٢٠١٠، ص،١٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

تعقد في ماليزيا كل خمس سنوات انتخابات ديمقراطية حرة لانتخاب أعضاء مجلس النواب الماليزي لانتخاب مجالس الولايات وتتم الانتخابات عل أساس حزبي وعادة ما تتم وفق درجة نزاهة معقولة لكنها لا تخلو أحياناً من الاتهامات باستخدام المال السياسي أو أصوات الموتى التي دائماً ما تتهم الأحزاب بعضها البعض لتبرر هزيمتها وبشكل عام تتميز الانتخابات بأنها تحدث بشكل منتظم في مواعيدها كما أنها تتميز بالهدوء النسبي والسلاسة ثم إن تقبل الأطراف المختلفة للنتائج أو الاعتراض عليها لا يؤثر على الأغلب على النتائج العامة للانتخابات [٣٢] .

تغير الوضع مع الانتخابات التي جرت في ٢٠٠٨ والتي أطلق البعض عليها التسونامي السياسي الذي هز ماليزيا حيث فازت الجبهة الوطنية ب ٥١ في المئة من الأصوات فقط و٦٣.٥ في المئة من عدد المقاعد – وهو أقل من أغلبية الثلثين والذي كان من شأنه أن يسمح لهم لتعديل الدستور وفقاً للقانون وفازت أحزاب المعارضة بما مجموعه ٨٢ مقعدا من ٢٢٢ (٣٦.٩ ٪) وسيطرت على خمس من ولايات ماليزيا ال ١٣ وشكلت بعد الانتخابات ائتلافا يسمى بالتحالف الشعبي [٣٣] .

بعد أشهر من النضال عمل الأعضاء المنتخبون حديثا في البرلمان على تشكيل الحكومة حيث تنحى عبدالله بدوى عن منصبه كزعيم للأمنو وكرئيس الوزراء وخلفه نائبه (نجيب رزاق) اذ إن هذا التغير الحاصل بين انتخابات عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ مؤشر واضح على التطور الحاصل في قوة المنافسة الانتخابية وتغير المعادلة السياسية وهذا التنافس من شأنه أن يقوى النظام السياسي بما يعود بالنفع العام على المواطن والدولة [٣٤] .

(٦)حقوق الإنسان

يعد حقوق الإنسان مؤشر تعتمد عليه الدولة لتعزيز سلطتها للوصول للحكم الرشيد وفي هذا الصدد يقول أحمد الغول : الأصل في الحكم الرشيد القائم على أساس الديمقراطية وتداول السلطة هو لتعزيز حقوق الانسان على اعتبار أن الدولة هي وظيفتها تمكين المواطنين على الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية من حق في التعليم والثقافة وتداول السلطة . . .إلخ فالحكم الرشيد الذي يقوم على مبدأ حقوق الإنسان هو يعني حفظ كرامة الإنسان وتطور حياته ولا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال خضوع

([٣٢]) حمود وكمال حمود ،الاطلس الجغرافي ، للعالم الاسلامي ،دار الرضوان ،حلب،٢٠٠٦،ص٨١.

([٣٣]) جودة حسنين جودة ، جغرافية اوراسيا الاقليمية، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٠، ص ٥٣٢،-٥٣١.

([٣٤])وفاء لطفي ، اللامركزية والتنمية في ماليزيا، في مجموعة باحثين في كتاب ، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٢٥٢-٢٥١..

الحاكم والمحكوم لسيادة القانون الذي وضع لتحقيق أعلى مستوى للتمتع بحقوق الإنسان [٣٥] .

أن ماليزيا عضو في العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وعضواً في عديد من الاتفاقيات أيضاً وفي هذا الإطار تعمل ماليزيا على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ومن جهودها في هذا المجال فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية الماليزية عام ١٩٩٩ وهي اللجنة التي خولت لها السلطة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المذكورة في الباب الثاني من الدستور الماليزي وتم تكليف الولايات بالعمل على رفع الوعي الثقافي كما سنت ماليزيا قانون الطفولة عام ٢٠٠١ لكفالة رفاهة الطفل وحمايته واعادة تأهيله بغض النظر عن عرقه أو دينه كما أنه في عام ٢٠٠٤ تم إنشاء اللجنة الحكومية المعنية بالمساواة بين الرجل والمرأة [٣٦] .

بموجب قانون الأمن الداخلي في ماليزيا من حق وزير الداخلية أن يصدر أمر توقيف دون محاكمة ضد أي شخص يشتبه بأنه يتصرف بطريقة تضر بأمن البلاد ويعني هذا أنه يجوز احتجاز المعتقلين حتى ستين يوماً للتحقيق معهم بعدها قد يصدر أمر بتوقيفهم حتى سنتين كاملتين وبموجب هذا القانون شهدت البلاد أكبر حملة اعتقالات ضد معارضي رئيس الوزراء مهاتير محمد وحكومته وقد أعلن بعد إعادة انتخاب ائتلاف الجبهة الوطنية التي يرأسها أنه حكومته لن تتخلى عن قانون الأمن الداخلي الذي يسمح بالاعتقال دون تهمة أو محاكمة وقد استندت إلى الحجة التقليدية وهي أن الاعتقالات ضرورية لمنع تفجر الصراعات العنصرية[٣٧] .

رغم أن الحكومة الماليزية والقوانين تحترم حقوق الإنسان إلا أن قانون الأمن الداخلي لازال يقف عائق أمام تطبيق حقوق الإنسان مع المعارضة الماليزية ، مما يضعف معيار المساواة والعدالة بين شرائح وطبقات الشعب ويضعف أيضاً القضاء الماليزي الذي يعتبر هو الجهة المسؤولة عن إنصاف المواطنين إلا أنه يعتبر وجود هذا القانون جيد للحالة الماليزية وذلك لتعدد العرقيات والأديان فيجب أن يكون هناك حزم في بعض الأمور للمحافظة على استقرار البلد وهذا ما نلاحظه من نهضة وتنمية شاملة حققتها ماليزيا في فترة وجيزة [٣٨] .

([٣٥]) هدى ميتكيس، القيم الآسيوية والثقافة الماليزية في مجموعة مؤلفين في كتاب القيم الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة،٢٠٠٧، ص ١٦٠-١٥٩.،.

([٣٦])وفاء لطفي, مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.

([٣٧]). ماجدة علي صالح، الثقافة السياسية لماليزيا ودول جنوب شرق آسيا، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ،١٦٢

([٣٨]) المصدر نفسه، ص١٦٥.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

فضلاً عن أنه في السنوات الأخيرة عمدت ماليزيا إلى زيادة عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالضرب بالخيزران لأكثر من ٠٦ جريمة ومنذ عام ٢٠٠٢ عندما جعل البرلمان الانتهاكات المتعلقة بالهجرة من قبيل دخول البلاد بصورة غير مشروعة مشمولة بعقوبة الضرب بالخيزران تعرَّض عشرات الآلاف من اللاجئين والعمال المهاجرين للضرب بالخيزران[٣٩] .

ومن الواضح أن العقوبات قوية وتحتاج لإعادة النظر فيها لأن قوتها تخالف الشريعة الإسلامية بطريقتها وحقوق الإنسان ولها مضاعفات تكاد تشوه الشخص الذي يتعرض لها والعقوبة يجب أن تكون فقد للردع وليس للقتل أو التشويه أو إهانة الشخص وأرى أنه على الحكومة الماليزية التفاعل أكثر مع العقوبات في الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان بما يضمن نشر الأمن والمحافظة على كينونة الإنسان على حدٍ سواء [٤٠] .

(٧)استقلال القضاء

تتألف السلطة القضائية الماليزية من المحكمة الفيدرالية ، محكمة الاستئناف ، المحكمة العليا في صباح ، المحكمة العليا في ساراواك ، والمحاكم التابعة لها وللمحكمة الفيدرالية سلطة الفصل في صحة القوانين التي تصدر عن البرلمان أو الهيئات التشريعية للولايات ولها أيضاً سلطة تحديد الاستئنافات المقدمة إليها من المحاكم العليا ، في حين تختص الأخيرة بسلطة مراقبة الأحكام الصادرة عن المحاكم التابعة لها وامكانية تعديلها .

تعتبر المحكمة العليا أعلى جهة قضائية في ماليزيا ، وتم عام ١٩٩٤ إنشاء محكمة منفصلة للاستئناف وهذا بدوره يعزز دور السلطة القضائية في البلد وعلى الرغم من أن هناك تنظيماً قضائياً جيداً في ماليزيا إلا أن استقلال القضاء مسألة محل شك فالقضاة يتم الضغط عليهم بشكل واضح حتى أنه عندما يستنجد المواطنون بهذه المحاكم في رفع الضرر يفاجئون برفض طلباتهم فمثلا عندما قام ثمانية من المعتقلين السياسيين عام ١٩٨٧م بتقديم طلبات لعرضهم على المحكمة العليا في كوالالمبور رفضت المحكمة العليا طلباتهم رغم أن كل ما كانوا يريدونه هو عرضهم على المحكمة لتحكم في مدى شرعية عملية القبض عليهم بموجب قانون الأمن الداخلي كما

([٣٩]) علي فهد الزميع، تجربة الانتقال الى الديمقراطية في دولة الكويت ، في مجموعة مؤلفين لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ١٣٠-١٣١.

([٤٠]) محمد ابراهيم الملثم، منظمات المجتمع المدني في ماليزيا، في مجموعة باحثين في كتاب المجتمع المدني في الخبرة الآسوية مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٦.

رفضت محكمة التمييز النظر في طلبات الاستئناف التي قدمها بعض هؤلاء الثمانية ضد قرار المحكمة العليا [٤١].

على الرغم من التطور الموجود في السلطة القضائية من تنظيم وقوانين إلا أنها تفقد استقلاليتها عن طريق الضغط على القضاة من السلطة التنفيذية ورغم محاولات الحكومة بنفي ذلك واثبات استقلالية القضاء بقضية المعارض أنور إبراهيم وتبرئته من القضية التي اتهم بها ولضمان استقلالية القضاء يجب إنشاء هيئة مستقلة تشرف على تعيين القضاة بعيداً عن الضغوط الحاصلة من السلطة التنفيذية[٤٢].

يطالب القضاة الماليزيين بإنشاء هيئة مستقلة لاختيار القضاة بما يعزز من استقلال القضاء ويمثل خطوة حقيقية على طريق الإصلاح السياسي وفى محاولة منها لمعالجة كافة التخوفات الخاصة بجوانب معينة في عمل السلطة القضائية حيث تم إنشاء لجنة تحقيق ملكية للنظر في تلك الادعاءات ومن قبيل الشفافية تم تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة وتم تدعيم سياسات تعيين قضاة المحاكم الجزئية وقضاة المحاكم الجنائية لضمان توافر مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية فضلاً عن تطبيق برامج تدريبية فعالة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة.

الخاتمة

سعت الحكومة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي نحو استراتيجية إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية، والتي كانت تُعرف باسم السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)، ثم سُميت باسم سياسة التنمية الجديدة (NDP)، والتي سعت إلى تحقيق توازن بين أهداف النمو الاقتصادي و إعادة توزيع الثروة، وهدفت (NEP) والحزب الوطني إلى منح الماليزيين والمجموعات المحلية الأخرى فرصاً اقتصادية أكبر، وتطوير مهاراتهم الإدارية ومهاراتهم، بعدما كانت الأقليات من الصين، وجنوب آسيا تهيمن على الاقتصاد الماليزي، وشجعت السياسة الاقتصادية الرسمية القطاع الخاص بالاشتراك بدور أكبر في عملية إعادة الهيكلة، وكان أحد العناصر الرئيسية لهذه السياسة هو خصخصة العديد من أنشطة القطاع العام ، بما في ذلك السكك الحديدية الوطنية وشركات الخطوط الجوية ومصنع السيارات والاتصالات وشركات الكهرباء.

([٤١]) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

([٤٢]) ماجدة علي صالح، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المصادر

(١)) بنية فرج امين . تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي (تحليل وتقويم) ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٦.
(٢) إسماعيل احمد إسماعيل. بناء الدولة الحديثة (ماليزيا انموذجاً)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٦،.
(٣) محمود احمد فياض، عيسى يوسف قدادة وربحي مصطفى عليان. مبادئ الادارة (وظائف المدير)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ .
(٤) د محمد صادق إسماعيل. التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)، القاهرة، ٢٠١٤ ، ص ٩٢.
(٥) محسن محمد صالح. النهوض الماليزي، قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨،.
(6) Bank Negara Malaysia, (Various Issues), Bank Negara Malaysia Annual Report, Kuala Lumpur, Malaysia .١٩-٢١.
(7) Berkmen, P; Gelose ,G; Rennhack ,R and Walsh, J, 2010, Differential Impact, Finance and Development, 51, No 1, :29-31.
(8) Corsetti, G, Pesenti, P and Roubini, N, 1998, What Caused the Asian Currency and Financial Crisis, Part One, a Macroeconomic Overview, National Bureau of Economic Research, No,6833.
(9) Dodd, R and Mills, P, 2008, Outbreak: US Subprime Contagion, Finance and Development, vol 45, Num, 2, 46-53.
(10) James, W; Park, D; Jha, S; Jongwanich, J; Hagiwara, A; and Sumulong, L, 2008; The US Financial Crisis, Global Financial Turn oil and Developing Asia: Is the Era of High Growth at An End, Asian Development Bank (ABD), Working Paper Series No, 139.
(11) Hanh Pham, T, H, 2010, Effects of the 2008 Financial Crisis on Developing Asia's Economic Growth, 2010, Economic Bulletin, Vol 30, Issue 3:132-142
(١٢) انور هافان،ازمة شرق اسيا: عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي"، مجلةالتعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ٢٠٠١،.
(١٣) عادل الجوجري. النمر الاسيوي مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي، دار الكتاب العربي، ط١، حلب، ٢٠٠٨.

(١٤) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية:دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
(١٥)
فادي احمد رمضان . البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (١٩٨١- ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد ، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ، ٢٠١٥ .
(١٦) بلال السكارنة. المهارات الإدارية في تطوير الذات، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩..
(١٧) محمد السيد سليم ، الاسلام والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين في كتاب الاسلام والتنمية في آسيا ، تحرير ماجدة علي صالح، القاهرة .
(١٨) عبد الحسن الحسيني ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٨.
(١٩) جابر عوض ، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
(٢٠) صبحي محمد قنوص ،ازمة التنمية ،ط ١ ، الدار الجماهيرية،للنشر والتوزيع والاعلان ،بنغازي ،ليبيا،١٩٩٢.
(٢١) كريمة عبد الرحيم حسن ، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث ، في مجموعة مؤلفين في كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ،مركز دراسات العالم الثالث،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد ،١٩٩٠.
(٢٢) ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي، ٢٠١٠.
(٢٣) حمود وكمال حمود ،الاطلس الجغرافي ، للعالم الاسلامي ،دار الرضوان ،حلب،٢٠٠٦.
(٢٤) جودة حسنين جودة ، جغرافية اوراسيا الاقليمية، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ٢٠٠٠.
(٢٥) وفاء لطفي ، اللامركزية والتنمية في ماليزيا، في مجموعة باحثين في كتاب ، اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١١.
(٢٦) هدى ميتكيس، القيم الآسيوية والثقافة الماليزية في مجموعة مؤلفين في كتاب القيم الآسيوية ، مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة،٢٠٠٧.
(٢٧) ماجدة علي صالح، الثقافة السياسية لماليزيا ودول جنوب شرق آسيا، في مجموعة باحثين في كتاب ماليزيا وجنوب شرق آسيا، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

(٢٨) علي فهد الزميع، تجربة الانتقال الى الديمقراطية في دولة الكويت ، في مجموعة مؤلفين لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩.
(٢٩) محمد ابراهيم الملثم، منظمات المجتمع المدني في ماليزيا، في مجموعة باحثين في كتاب المجتمع المدني في الخبرة الآسوية مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies